العرب
السبت 2020/08/15
السنة 43 العدد 11790

الحكومة الجزائرية تراهن على المناطق المهمشة لتدعيم شرعيتها

مغازلة سكان مناطق الظل ببرامج تنموية وتنحية معرقليها

تسعى الحكومة الجزائرية إلى استمالة سكان "مناطق الظل" (المهمشة) من أجل تدعيم شرعيتها التي لا يعترف بها كثير من الجزائريين لاسيما المتشبثين بمواصلة الحراك، حيث يغازل الرئيس عبدالمجيد تبون ورئيس الوزراء عبدالعزيز جراد هذه المناطق ببرامج تنموية وبتنحية مسؤولين متهمين بعدم تنفيذ هذه البرامج لكسب ولائهم بغية تطويق التحركات الاحتجاجية.

صابر بليدي

الجزائر – تحولت المناطق المهمشة في الجزائر إلى ورقة سياسية لدى الخطاب الرسمي للحكومة، حيث يجري الرهان عليها من أجل اكتساب شرعية واحتواء ارتدادات موجة الغضب الاجتماعي المفتوحة منذ سنوات، إذ يتم تداولها على أنها المفتاح السري للاستقرار في البلاد.

ووجه الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون انتقادات لاذعة للمسؤولين والمؤسسات الحكومية المحلية، بسبب ما وصفه بـ"التقاعس" وحتى تعمد إفشال المخطط الإنمائي الذي تعكف الحكومة على تنفيذه منذ انتخابه رئيسا للبلاد في ديسمبر الماضي.

> **تبون وجه انتقادات للمسؤولين والمؤسسات الحكومية المحلية بسبب «التقاعس» وإفشال المخطط الإنمائي للحكومة**

واستدل تبون في مداخلته أمام ولاة الجمهورية (المحافظون) وأعضاء الحكومة ومسؤولين بارزين في الدولة، بتعطيل تنفيذ العديد من القرارات المتخذة على المستوى المركزي، على غرار العلاوات والمنح التي سخرتها الحكومة للعاطلين عن العمل والمتضررين من وباء كورونا، والكوادر الطبية العاملة في مصالح الأمراض المعدية، الأمر الذي ساهم في ظهور بوادر تململ اجتماعي وتوسع الهوة بين خطاب السلطة.

وشدد على أن الحكومة تولي أهمية قصوى للنهوض بالتنمية المحلية في "مناطق الظل"، وهي المناطق المهمشة في المحافظات الداخلية والأرياف والأحياء المعزولة، الأمر الذي يمثل رسالة غزل من السلطة لسكان المناطق المذكورة من أجل الانخراط في أجندة الحكومة الباحثة عن تأييد شعبي، بعد أن أحرجها الحراك الشعبي ورفض الانتخابات الرئاسية الأخيرة برمتها.

وعمدت الحكومة منذ تنصيبها إلى إيلاء الملف أهمية خاصة، ورصدت له ميزانيات مالية لتنفيذ مشروعات حكومية محلية لتحسين الخدمات، رغم الأزمة الاقتصادية والمالية التي تتخبط فيها البلاد، وتراكم الملفات الكبرى على غرار توسع دائرة البطالة وتآكل الاحتياطات النقدية الأجنبية وغياب بدائل اقتصادية للريع النفطي.

ووجه في هذا الشأن رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد تعليمات صارمة للولاة والمسؤولين المحليين للعمل على تنفيذ المشاريع التنموية المقررة في مناطق الظل بشكل مستعجل، قصد تحسين واجهة هذه المناطق قبل نهاية السنة الجارية.

ولفت إلى أن "البرامج الاستدراكية للتنمية على مستوى مناطق الظل تعتبر من أعمدة برنامج رئيس الجمهورية غير أنها تشهد تأخرا ملحوظا في تنفيذها".

ورغم اعترافه بتأثيرات الجائحة وبالمشاكل الاقتصادية للبلاد، إلا أنه برر ما وصفه بـ"التأخر غير المقبول"، بالمنطق البيروقراطي لبعض المسيرين المحليين الذين "يعرقلون" مسار الحكومة وبرنامج الرئيس في هذا المجال.

وقدم الخطاب الرسمي لرئيس البلاد ولرئيس الوزراء نفسه في ثوب ضحية المؤامرة والاستهداف من قبل خلايا النظام السابق، رغم أن وصاية المسؤولين والمؤسسات المحلية تقع تحت الحكومة والرئاسة، ورغم تشديد البعض على أولوية حل المجالس المحلية والوطنية المنتخبة، وإجراء انتخابات مبكرة، من أجل ضمان المرور إلى مرحلة جديدة تعطي الانطباع بحدوث حد أدنى من التغيير في البلاد.

وتبدو معالم ارتباك لدى السلطة، من خلال تسجيل عدم انضباط وغياب ضبط الإيقاع في المنظومة الحكومية والمؤسساتية، الأمر الذي يكرس حالة ضعف في هرم السلطة، لاسيما بعد التشكي الذي أبداه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مما وصفاه بـ"التقاعس" أو تعمد عدم تنفيذ القرارات المركزية، والذهاب لحد تدخل رئيس الدولة لإنهاء مهام مسؤولين محليين في بلدات ومؤسسات نائية.

ويرى مراقبون أن الهدف من القرارات المذكورة البعث برسالة لمن تشك السلطة في ولائهم، ولذلك توعد الوزير الأول "كل مسؤول متورط في عرقلة التنمية على المستوى المحلي بأنه سيكون محل تحريات، فإذا كان ذلك عن عدم كفاءة فليغادر، أما إذا كانت لذلك خلفيات أخرى فسيحال على العدالة".

وشدد على "أهمية مكافحة الفساد بجميع أشكاله، وأخلقة السلطة العمومية، لأن الرهان من وراء هذا المسعى يتمثل في ضمان نزاهة وموضوعية واستقامة الأشخاص الذين يمارسون المسؤوليات على مستوى السلطة العمومية، ويكتسي ذلك أهمية حاسمة ليس فقط لضمان سيادة دولة القانون فحسب، بل أيضا وبشكل أعم لتعزيز ثقة المواطنين التي فقدوها في مؤسساتهم".

وأضاف رئيس الوزراء "علينا دون تأخير إطلاق مشروع شامل لإصلاحات جذرية دفعا لإقامة نظام حكم جديد وعصري، يشكل دعما قويا لتأسيس الجمهورية الجديدة من أجل إحداث قطيعة مع الحوكمة القديمة التي أدت ومازالت إلى انحرافات خطيرة وغير مقبولة".

المناطق المهمشة وجهة تبون وجراد

تعيينات حزبية داخل هيئة ضبط الكهرباء تثير جدلا في المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط – يواجه رئيسا مجلس النواب ومجلس المستشارين في المغرب انتقادات لاذعة بعد اقتراحهما تعيين ثلاثة أشخاص ينتمون إلى حزبيهما، من أجل عضوية الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء وهي خطوة اعتبرتها أحزاب سياسية فضيحة، لكون التعيينات تخول لمقربيهما تعويضات شهرية تصل إلى 80 ألف درهم على كافة أعمالهم.

ووصف المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية المعارض هذه التعيينات بـ"فضيحة حقيقية"، معتبرا وصول كل من رئيسي المجلسين إلى تعيين أصدقاء لهما في هيئات لها أدوار تتعلق بالحكامة دون استشارة الأحزاب الوطنية ولا مكاتب المجلسين ولا رؤساء الفرق، يشكل قمة الاستهتار بالمؤسسات.

وأكد حزب التقدم والاشتراكية، أن هذه الخطوة تمت من دون أي استشارة لا للأحزاب السياسية، ولا لمكتبي مجلسي البرلمان، ولا لرؤساء الفرق البرلمانية، معتبرا أن هذا السلوك يشكل إساءةً صارخةً وخرقًا سافرا للأخلاق السياسية والممارسات المؤسساتية السليمة.

وبدوره أكد محمد الغلوسي، رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام، أنه رغم أن التعيين في هذه المؤسسة يدخل ضمن صلاحيات الحكومة ويعتبر من صميم اختصاصاتها، إلا أننا نسائل الحكومة حول الشفافية واعتماد هذا التعيين على منطق الريع والترضيات الحزبية وفق شعار "اعطيني نعطيك".

ويتألف مجلس هيئة ضبط الكهرباء، من الرئيس وثلاثة أعضاء يعينون بمرسوم، وثلاثة أعضاء يعينهم رئيس مجلس النواب، وثلاثة أعضاء يعينهم رئيس مجلس المستشارين.

وهذه التعيينات بالهيئة المذكورة، همت ثلاثة مناصب بمجلس النواب خصصها الرئيس لحبيب المالكي لحزبه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بينما عين رئيس مجلس المستشارين حكيم بنشماس، في المناصب الثلاثة المخصصة للمجلس أعضاء من حزبه.

وأوضح الغلوسي، أن المطلع على لائحة التعيينات سيجد أن 6 أعضاء تم تعيينهم من حزبين وهما الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي، كما أن بعض الأعضاء لا علاقة لهم بمجال التعيين ولا يتوفرون على الشروط والمعايير المطلوبة قانونا.

وفي هذا الصدد، اعتبر عبداللطيف وهبي، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، أن هذه التعيينات لا تعكس منطق المشرع الذي أعطى للرئيسين بصفتهما المؤسساتية، وليس الحزبية، حق تعيين أعضاء في الهيئة، وأن تصرف الرئيسين يمس بالديمقراطية.

وبعد شجبه المنطق الذي تحكم في هذه التعيينات وصف حزب التقدم والاشتراكية هذه التعيينات بـ"إساءةٍ صارخةٍ وخرقًا سافرا للأخلاق السياسية و الممارسات المؤسساتية السليمة وللمساطر المعمول بها".

ومن جهته، أكد مصطفى الإبراهيمي، رئيس فريق العدالة والتنمية بالبرلمان، أن هذه التعيينات أثارت استياء داخل عدد من مكونات المجلس مشيرا إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي يلجأ فيها رئيس مجلس النواب للتعيين دون استشارة مكونات البرلمان.

> **هيئة ضبط الكهرباء يرتكز عملها على تطبيق قانون ضبط الكهرباء ومواكبة التحولات التي عرفها قطاع الطاقات المتجددة**

واتصلت "العرب" بالأسماء المعينة للتعليق على الضجة التي خلقها تواجدهم في هذه الهيئة، لكنهم رفضوا الإدلاء بأي تصريح حول الموضوع. ويرى مراقبون أن التعيينات الحزبية لن يكون لها أي إضافة حقيقية في حماية المال العام إذا كان الهدف هو الترضيات السياسية، ما يكرس السلوكات المقوضة لدولة القانون وحماية المصالح الخاصة والتطبيع مع الريع السياسي.

ويتقاضى أعضاء مجلس الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء ولجنة فض النزاعات تعويضا حددته الحكومة بـ70 ألف درهم شهريا، إلى جانب تعويضات عن كل اجتماع وذلك في حدود 4 اجتماعات في الشهر مهما كان عدد الاجتماعات المنعقدة.

وسيرتكز عمل الهيئة على تطبيق القانون المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء من أجل مواكبة التحولات العميقة التي عرفها قطاع الطاقات المتجددة، للرفع من جاذبيته وتعزيز ثقة المانحين والمستثمرين والفاعلين الصناعيين.

شراء «السلم الاجتماعي» أولوية الحكومة المُقبلة في تونس

تصعيد جديد في الجنوب ينذر باحتقان قبل التصويت على حكومة المشيشي

خالد هدوي

تونس – تتوالى الأزمات الاجتماعية في تونس لتُضاف إلى المشهد السياسي الضبابي الذي اتّسم بالتشنج، ما يضع رئيس الحكومة المُقبلة أمام تحديات كبرى أبرزها التأسيس لسلم اجتماعي ووضع حدّ لحالة التشرذم السياسي.

وقبل ذهابه إلى باردو (مقر البرلمان) لعرض حكومته على تصويت البرلمانيين، تتراكم الأزمات الاجتماعية التي يُتوقع أن يأتي رئيس الحكومة المكلف هشام المشيشي بحلول لها لشراء "سلم اجتماعي" يشجع على الاستثمار في تونس وفقا لمراقبين.

ومساء الخميس علق معتصمو الكامور مفاوضاتهم مع وفد وزاري من حكومة تصريف الأعمال التي يقودها إلياس الفخفاخ دون التوصل إلى اتفاق وهو ما جعلهم يستأنفون تحركاتهم الاحتجاجية.

ومن جهة أخرى، ينتظر أصحاب الشهائد العليا المعطلون عن العمل تاريخ جلسة عرض الحكومة على البرلمان لتنفيذ تحركات أمام مجلس النواب للفت الأنظار إليهم وهو ما يجعل هشام المشيشي يصطدم بتحديات كبرى تتمثل أولا في إقناع الأطراف السياسية في الالتفاف حول حكومته، التي قرر أن تكون حكومة كفاءات مستقلة، وثانيا تسوية الملفات الاجتماعية التي قد تكون حاجزا أمام عمل فريقه الحكومي.

وشدد وزير الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي منجي مرزوق على التزام الحكومة باتفاق الكامور، مؤكدا على أن ذلك لا يتم بعقود هشة وإنما في إطار ما أسماه بـ"عقود شغل حقيقية"، مبرزا في سياق متصل أن "اتفاق الكامور لا يتم إنجازه إلا إذا كانت شركات البترول تشتغل".

ونقلت إذاعة محلية عن مرزوق إقراره بفشل جلسة المفاوضات المنعقدة الخميس، محملا بشكل غير مباشر مسؤولية الفشل على تنسيقية اعتصام الكامور، قائلا إن "من أغلق الفانا أول من خرج من الاتفاق".

وأكد مرزوق أن الوفد الحكومي أراد في هذه الفترة الصعبة في تونس، إيجاد حلول للشركات التي تساهم في اقتصاد المنطقة وإنجاز اتفاق الكامور.

ويرى متابعون أن المشيشي، الذي سبق له أن شغل منصب المستشار الأوّل للرئيس التونسي قيس سعيّد للشؤون القانونيّة، لا يملك خلفية اقتصادية في وقت تعاني فيه المالية العامة في تونس من وضعية حرجة للغاية، وهي مطالبة بإجراء إصلاحات عاجلة.

وأضحى تنفيذ اتفاق الكامور المبرم بين حكومة يوسف الشاهد والشباب المعطل عن العمل بتطاوين (جنوب) في يونيو 2017، أزمة ترهق الحكومات المتعاقبة بدءا بحكومة الشاهد وصولا إلى حكومة المشيشي المنتظرة ولادتها وهو ما يضعها أمام رهان قوي ولاسيما أن المحتجين سبق وأن أوقفوا نشاط البترول هناك.

وتزداد مهمة المشيشي صعوبة بعد فشل الوفد الوزاري المبعوث إلى الجنوب التونسي لبحث أزمة الكامور في مفاوضاته مع تنسيقية اعتصام المكان.

وأكد سامي الطاهري الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد) على أنه "كان من الضروري تنفيذ اتفاق الكامور المبرم منذ عهد حكومة يوسف الشاهد لضمان استمرارية الدولة والإيفاء بوعودها تجاه شباب ولاية تطاوين".

وأضاف الطاهري في تصريح لـ"العرب"، "على الحكومة القادمة أن تستعد من الآن لحل الأزمة وستعترضها صعوبات اقتصادية واجتماعية كبيرة وعليها أن تضعها ضمن أولوياتها وهذا مرتبط بتوفر الإرادة السياسية".

وأشار الطاهري إلى أن الملف شائك ومتشعب ومستوى تدخل المنظمة العمالية سيكون مرتبطا بالاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين قائلا "إذا دعانا الواجب للتدخل.. سنتدخل".

وكان الناطق الرسمي باسم اعتصام الكامور ضو الغول قد أكد فشل الجلسة التي جمعت أعضاء التنسيقية بوزيري الطاقة والمناجم والتجديد الطاقي منجي مرزوق والتشغيل فتحي بالحاج مرجعا ذلك إلى "عدم تقديم عضوي الحكومة أي قرار يقضي بتنفيذ اتفاق الكامور أو بدائل عاجلة مما يصعب تنفيذه عاجلا".

وأضاف الغول في مقطع مصور نشر على الصفحة الرسمية للتنسيقية بموقع فيسبوك، "يبدو أن الحكومة لم تع بعدُ أن ملف الكامور حارق ومن أولى الأولويات.. يبدو أن غلق الفانا غير كاف لجعل الحكومة تتحرك.. صراعات داخل البرلمان.. مشاورات لتشكيل حكومة.. الفانا ستبقى مغلقة والخطوات التصعيدية ستكون أمرّ وأمرّ من سابقاتها.. هذا ليس تهديدا وإنما مللنا من الوعود، أكثر من 3 سنوات ونحن ننتظر، والآن فاضت الكأس".

ويرى مراقبون أن الانقسام السياسي الذي تعرفه تونس خلق نوعا من "القطيعة" بين الطبقة السياسية والفئات الشعبية التي أصيبت بـ"الإحباط" لعدم الإيفاء بالوعود والمطالب من قبل الحكومات المتعاقبة.

مصطفى بن أحمد

نجاح المشيشي إن مرّ مرتبط بمعالجة الملفات الحارقة

وأفاد النائب بالبرلمان عن كتلة حركة تحيا تونس، مصطفى بن أحمد "أن المشهد السياسي أصبح مشتتا نظرا إلى غياب الرؤى الواضحة أو ما يعرف بالأيديولوجيا والمصلحية التي غذت الصراع على المواقع والتموقع".

وأشار بن أحمد في تصريح لـ"العرب"، إلى أن "نجاح حكومة هشام المشيشي إن مرت، يبقى مرتبط بمعالجة العديد من الملفات الاقتصادية والاجتماعية الحارقة، فضلا عن توفر جملة من الظروف الملائمة وفي مقدمتها الاستقرار السياسي والأمني وإيجاد موارد مالية كافية لمجابهة الصعوبات التي ستعترضها".

الرهانات كبيرة لحكومة المشيشي إن مرت